

%الف رخصة تجارية مسجلة لرواد أعمال إماراتيين في 2021 بنمو 26 29





دبي: فاروق فياض

ارتفع عدد الرخص التجارية المسجلة لرواد الأعمال الإماراتيين بنسبة 26% في 2021 لتصل الى نحو 29 ألف رخصة مقارنة مع 23 ألف رخصة في 2019. في حين خصص مصرف الإمارات للتنمية من خلال هذه مبادرة «سند» سيولة مالية بقيمة 100 مليون درهم، كدعم تعافي وتسريع نمو أعمال المشاريع الإماراتية الصغيرة والمتوسطة المتأثرة بتداعيات جائحة «كوفيد-19».

جاء ذلك خلال الإحاطة الإعلامية التي نظمتها وزارة الإقتصاد في مقرها بدبي، بحضور د. أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال، والتي أطلقت خلالها، الرؤية الجديدة للبرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تقدم من خلالها لرواد الأعمال من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة عدداً من المبادرات والخدمات المتكاملة والتميزة لرفد أعمالهم بمزيد من إمكانات النمو وأدوات الوصول إلى السوق.

أحمد بالهول الفلاسي: تعزيز مشاريع ريادة الأعمال في اقتصاد المستقبل •

وأعلن الفلاسي عن تدشين مبادرات متنوعة تدرج تحت 3 برامج رئيسية تقدمها منصة البرنامج الوطني بحلتها الجديدة، وتمثل نقلة جديدة في الخدمات المقدمة لرواد الأعمال الإماراتيين بهدف تنمية مشاريعهم وتعزيز مساهمتهم في النمو والتنوع الاقتصادي للدولة وبناء اقتصاد المستقبل وفق مبادئ ومستهدفات الخمسين، وتشمل تلك البرامج: برنامج المشتريات الحكومية المطور، وبرنامج دعم الأعمال، وبرنامج الحلول التمويلية، مشيراً إلى أن البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة عقد حتى الآن أكثر من 25 شراكة مع مؤسسات رائدة في القطاعين الحكومي والخاص لتطوير المبادرات والخدمات المندرجة تحت البرامج الثلاثة. مشيراً إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل اليوم ما نسبته 94% من إجمالي الشركات والمؤسسات العاملة في الدولة، وتساهم بأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

إبرام 25 شراكة مع جهات حكومية وخاصة •

وتبوأ دولة الإمارات المرتبة الأولى عالمياً في المؤشر العالمي لريادة الأعمال 2022، وحلت في المركز الأول في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال باعتبارها الجهة الأفضل على مستوى العالم لتأسيس وبدء الأعمال التجارية والبيئة الأكثر دعماً لريادة الأعمال. وتحتضن عدداً من الشركات الريادية السريعة النمو والشركات المليارية التي انطلقت من الإمارات لتصل إلى العالمية منها شركة «كريم» و«سوق دوت كوم» و«كيتوبي» و«سويفل» وغيرها. وأوضح الفلاسي أن هذه البرامج تأتي استكمالاً للجهود التي عمل عليها البرنامج خلال المرحلة الماضية، مشيراً إلى أن فرق العمل في الوزارة وبالتعاون مع مختلف الشركاء تواصلت مع رواد الأعمال من مواطني الدولة واطلعت على احتياجاتهم وتحدياتهم، ووضعت تصوراً متكاملماً لخدمات وحوافز ومبادرات وشراكات بحيث تقدم خدمات متطورة ومدروسة بنظرة مستقبلية تواكب تطورات رواد الأعمال.

شراكات

وأشار الفلاسي إلى أن "ما يميز هذه الانطلاقة الجديدة للمشتريات الحكومية، هو التوسع في الجهات المشاركة في هذه المبادرة من وذلك من خلال سلسلة من الشراكات التي وقعها البرنامج مع مؤسسات وطنية مميزة، وتم حتى الآن إبرام 13 شراكة شملت: مؤسسات متخصصة في قطاع الاتصالات بما في ذلك مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو) كما شملت الجامعات الوطنية كجامعة الإمارات وجامعة زايد وكليات التقنية العليا وأيضاً مؤسسات في قطاع المواصلات كطيران الاتحاد ومجموعة بريد الإمارات ومواصلات الإمارات، كما شملت مؤسسات رائدة أخرى كالمجلس الوطني الاتحادي